A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCP/37/10
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 6 أكتوبر 2025

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة السابعة والثلاثون
جنيف، من 3 إلى 7 نوفمبر 2025

اقتراح من وفد المملكة العربية السعودية بشأن إعداد وثيقة توجيهية عن الممارسات الأخلاقية لفاحصي البراءات

وثيقة من إعداد الأمانة

1. يحتوي مرفق هذا الوثيقة على اقتراح مقدم من وفد المملكة العربية السعودية بشأن إعداد وثيقة توجيهية غير ملزمة وقائمة على مراجع بشأن الممارسات الأخلاقية لفاحصي البراءات. ويُقدم هذا الاقتراح إلى اللجنة للنظر فيه في إطار البند 5 من مشروع جدول الأعمال: جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض.

2. *إن أعضاء اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات) مدعوون إلى النظر في محتويات المرفق.*

[يلي ذلك المرفق]

اقتراح من وفد المملكة العربية السعودية بشأن إعداد وثيقة توجيهية عن الممارسات الأخلاقية لفاحصي البراءات

مقدمة

1. يؤدي فاحصو البراءات دوراً محورياً في النظام الإيكولوجي العالمي للابتكار. ويؤثر عملهم بشكل مباشر على جودة القرارات المتعلقة بمنح الحماية القانونية للاختراعات والثقة المؤسسية في أنظمة البراءات الوطنية/الدولية.

2. وعلاوة على ذلك، تتطلب مهنة فحص البراءات درجة استثنائية من الموضوعية والحياد، بالنظر إلى حساسية القرارات التي تؤثر على حقوق الملكية الفكرية والصناعة والابتكار والبحث العلمي.

3. ويهدف هذا الاقتراح إلى تعزيز الممارسات المهنية والأخلاقية في بيئة فحص البراءات من خلال دعوة الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات) إلى إعداد وثيقة توجيهية غير ملزمة بشأن الممارسات الأخلاقية لفاحصي البراءات (يُشار إليها فيما يلي بعبارة "الوثيقة التوجيهية"). وستحدّد الوثيقة التوجيهية مبادئ السلوك المهني والقيم الأخلاقية التي يجب على الفاحصين الالتزام بها، وستكون بمثابة مرجع معياري، مخصص للاستخدام التقديري، لضمان درجة عالية من الاحترافية والنزاهة والحياد في أداء واجباتهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر الوثيقة التوجيهية إرشادات أخلاقية بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وأدوات الفحص الرقمية، بالنظر إلى دورها المتزايد في فحص البراءات.

4. ويتناول هذا الاقتراح الفجوة بين قواعد السلوك المهني العامة التي اعتمدتها بعض المنظمات الدولية والتحديات الأخلاقية اليومية التي يواجهها فاحصو البراءات في المهام التقنية والقانونية. وتركّز الوثيقة التوجيهية المقترحة بشكل خاص على الأخلاقيات المتعلقة بعمليات الفحص التقني والقانوني، مع مراعاة الطابع الفريد لعمليات التقييم التقني وحساسية المعلومات والتعقيدات المرتبطة بتضارب المصالح المحتمل.

5. وسيسهم إطار توجيهي مخصص في تعزيز الاتساق والحياد والموثوقية في قرارات الفحص على الصعيد الدولي، مما يزيد من ثقة أصحاب المصلحة في نزاهتها.

6. بالإضافة إلى ذلك، سيمكّن دليل مهني دولي موحّد من مواءمة ممارسات الفحص بين مكاتب البراءات التابعة للدول الأعضاء، وزيادة الوعي المؤسسي بالأبعاد الأخلاقية، والمساعدة في تحديد تضارب المصالح المحتمل وإدارته ومنعه، ودعم الشفافية والإنصاف داخل النظام الإيكولوجي العالمي للملكية الفكرية.

اقتراح بشأن إعداد وثيقة توجيهية عن الممارسات الأخلاقية لفاحصي البراءات

7. يُقترح أن تنظر لجنة البراءات فيما يلي:

(أ) تشجيع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات مكتوبة بشأن السياسات أو المبادرات أو الممارسات أو التحديات أو الدراسات الحالية المتعلقة بالأطر الأخلاقية الخاصة بفاحصي البراءات.

(ب) تكليف الأمانة بإعداد وثيقة تجميعية تحلّل المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء والمراقبين، بما في ذلك المبادئ المشتركة وأفضل الممارسات.

(ج) إعداد وثيقة توجيهية غير ملزمة بشأن الممارسات الأخلاقية لفاحصي البراءات، كي تستخدمها الدول الأعضاء حسب تقديرها، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

"1" تدعيم المسؤولية المهنية للفاحصين في خدمة الابتكار والتنمية الاقتصادية والمصلحة العامة؛

"2" وتعزيز الالتزام بالمبادئ الأخلاقية المتمثلة في العدل والشفافية والحياد طوال عملية الفحص؛

"3" وزيادة ثقة أصحاب المصلحة في مصداقية القرارات الصادرة عن مكاتب الفحص؛

"4" وبناء الوعي المؤسسي بالأبعاد الأخلاقية وتوضيح الأطر السلوكية التي تنظمها؛

"5" والمساعدة في تحديد تضارب المصالح المحتمل وإدارته ومنعه من خلال مبادئ توجيهية منصفة.

(د) ضمان احترام جميع مراحل هذا العمل للطبيعة المرجعية لهذا الاقتراح والخصائص التنظيمية/المهنية لكل دولة عضو.

8. ومن شأن هذه المبادرة تكملة الجهود العالمية الرامية إلى تحسين جودة البراءات وبناء قدرات الفاحصين، بما يضمن تطور المعايير الأخلاقية بموازاة مع التطورات التقنية والإجرائية.

9. ويتطلع وفد المملكة العربية السعودية إلى مناقشة الاقتراح بتعمق مع الدول الأعضاء الأخرى، ويؤكّد استعداده للمشاركة في مشاورات بخصوص هذه المسألة، بهدف إعداد وثيقة توجيهية غير ملزمة، يُترك اعتمادها لتقدير كل عضو، وتكون بمثابة أداة مرجعية للدول الأعضاء.

10. ويقترح وفد المملكة العربية السعودية أيضاً أن تنظر اللجنة في إمكانية إنشاء فريق عامل غير رسمي للتوسّع في صياغة مشروع الوثيقة التوجيهية بالتشاور مع الأعضاء المهتمين.

[نهاية المرفق والوثيقة]